التكيُّف.. مع حالات التعديل

عبدالرحمن مراد

في سياقات التاريخ المختلفة ظهرت جماعات وطوائف عدة أفرزتها عوامل الصراع، انحرفت بها معتقداتها الى مزالق خطرة وخدشت وجه الدين وأصوله وعقائده الثابتة، ذلك لكون «الأنا» كما يقول «علم النفس» تقوم بسلطة الإشراف على الحركة الإرادية نتيجة للعلاقة التي تتكون من قبل، بين الإدراك الحسي وحركة الواقع، ويتركز دور «الأنا» في حفظ الذات عن طريق تخزين الخبرات المتعلقة بها في (الذاكرة).

وبتجنب المنبهات المفرطة عن طريق (الهرب) وبالتصرف في المنبهات المعتدلة عن طريق (التكيف) وأخيراً بتعلم عمل التعديلات المناسبة في العالم الخارجي وفقاً لمصلحة «الأنا» الخاصة عن طريق النشاط، وهو الأمر الذي حدث في سياقات التاريخ المختلفة ونتج عنه نشوء جماعات وطوائف أحدثت تعديلاً في عالمها الخارجي يتوافق ورؤية «الأنا» ومصالحها، ومايزال يحدث -كما نلاحظ ذلك- في جداليات مؤتمر الحوار الوطني وسيظل يحدث طالما وكوننا النفسي تتجاذبه القوى الثلاث المتضادة «الهو» (سلطة الماضي) و«الأنا» (سلطة الواقع) و«الأنا العليا» (سلطة المثل والايديولوجيا).

وباستحضار الممائل التاريخي للحاضر كـ«كربلاء» مثلاً بما تحمله من بُعد إنساني مأساوي مدمّر نجد أنّ الذاكرة تمتلئ بمخزون معرفي عن «الوقعة» وبتفاصيل دقيقة وجزئيات مهمة تبعث الإحساس بالألم عن طريق زيادة التوتر الذي تحدثه المنبهات عن طريق «الهروب» و«التكيف» وصولاً الى الاحساس باللذة وهو ما يمكن لنا وصفه بالنشاط الحركي المصاحب لـ«الحسينيات» باعتبارها تعديلاً مناسباً كان لابد من الهروب منه الى واقع مغاير أو أفضل.

ولذلك يمكن القول إن أنشطة «الحسينيات» عند الشيعة ذات بُعد نفسي عميق تتجاذبه المضادات /زيادة/ خفض، ألم/ لذة... تمهيداً للانتقال أو تعديلاً للشعور الطاغي بالذنب والمأساة، وقد تطور ذلك النشاط بفعل عامل الزمن ليصبح طقساً تعبدياً بلغ ذروته بالمزج بين المعنوي والحسي في الوصول الى الألم.

فـ«كربلاء» أحدثت تعديلاً لها يتجاوز مأساتها ويتكيف مع مفرداتها، ومثلها كل الأحداث التي مرّت في التاريخ، والتفاوت كائن في قدرة كل حدث على التأثير في البنى العامة للمجتمعات الإنسانية.

وما يحدث الآن - في دول الربيع العربي- هو تماثل وتشاكل مع «كربلاء» من حيث المأساة والدم المراق، ذلك لأنّ «الهو» (الماضي) ظاهر على «الأنا» (الحاضر) وغلبة البعد الثقافي الماضوي في المكوّن العام «للأنا» يجعلنا نعيش ذات اللحظة التاريخية التي أنتجته ونشعر بذات الانفعال تجاهه كوننا لم نصل الى حالة من حالات التوازن كي نحدث الانتقال الثقافي وتبعاً له يحدث الانتقال النفسي، لذلك تشابهت مراحل الهروب والتكيف والتعديل، فالذي كان يعيبه أرباب السنة على الشيعة وقعوا في دائرته زمن الاعتصامات والثورات التي عشنا تفاصيلها في عام 2011م، فقد سمعنا حينها من يقول إن النشاط الحركي المصاحب للشعار السياسي عبادة، وكان من مثل ذلك عند أرباب السنة من العقائد الضالة ولكنهم أحدثوا تعديلاً حين تماثلت الأحداث والدوافع، إذ أنّ الرابط الموضوعي كان متشاكلاً من حيث تفجر الحدث ودمويته ومأساويته ومن حيث الخروج واختلال النظام العام والقانون الطبيعي، وهو الأمر الذي فرض على «الأنا» الحفظ في الحالين من خلال إحداث التعديلات هروباً من مخزون الذاكرة وتكيفاً مع لحظة زمنية جديدة.

ومن هنا يمكن القول إن الذي حدث في 2011م بملامحه الدموية المتشاكلة مع غيره في اليساق التاريخي أحدث تشعيباً وتشظياً، فالسلفية التي كانت تعزف عن السلطة والتمكين أصبحت تشرعن ذلك بالقول بامتلاك الأرض لتحقيق حاكمية الله فيها، وهناك من رأى أنّ التمكين شرط لإقامة أركان الدين مستنداً الى الدلالة القطعية لنص الآية (41) من سورة الحج، وثمة تخريج ظهر زمن تفجر الأحداث -(2011م)- يبتعد عن التأصيل الفقهي وفق قواعده واشتراطاته المتعارف عليها عند الفقهاء ليقترب من تبرير الفعل السياسي كالقول بجواز الخروج بالاستناد إلى حادثة تاريخية لم يجزم أحد بصحتها، فالتاريخ ظل ظنياً ولم يرقَ الى رتبة اليقين عند جل الفقهاء، والقول بالخروج ثابت عند الزيدية، والتعديل عند أهل السنة كان لضرورات الحفظ للذات ليس أكثر.

بيد أنّ ما يُستغرب له أنّ سنة 2011م رغم قدرتها على إثارة المنبهات وقدرتها على التفجير والتوظيف للحدث إلا أنّها لم تنتج الا تفاعلاً أصولياً، وقد ظل العقل اليساري والليبرالي والحداثي وما بعد الحداثي غائباً في مظاهر الحدث وإفرازاته وفي تفاعلاته، وذلك دال على غُبن يمكن القول إنه مورس بشكل أو بآخر على العقول، ودال أيضاً على هيمنة الأصولي والبراغماتي.. وتلك الهيمنة نتيجة منطقية لسياسة التوازنات التي انتهجها النظام السابق وتركيزه على سياسة إضعاف القوى الأكثر ميلاً الى العقل، وتبعاً لتلك المقدمات نشهد الآن تمدداً رأسياً وأفقياً للأصوليات وانحساراً للقوى العقلانية، وهو الأمر الذي يجعلنا في مواجهة جدلية قادمة.

وبانتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني نكون أمام لحظة تاريخية فارقة لا تقل أهمية عن تلك التي تهيأت في 22مايو 1990م، فهل نطمع في صناعة الدولة المدنية الحديثة الأكثر أمناً واستقراراً وتنمية؟ إنها لحظة الرئيس هادي ليترك بصمته في التاريخ اليمني المعاصر.

11فبراير.. أزمة وطن وخيبة أحزاب!!

محمد علي عناش

الثورات عندما تندلع ضد أي نظام إنما لتقيم دولة العدل والحرية، كهدف مركزي ثابت لأية ثورة أوحركة تغيير طموحة، وبالتالي يجب أن تحدد الأدوات الحقيقية والفاعلة لإقامة هذه الدولة، وأن ترسم المسارات السليمة وأن يضبط الإيقاع في اتجاه بلوغ الأهداف وتحقيق الغايات الوطنية في التغيير وصنع التحولات اليمنية الشاملة..

فهل ترجمت الساحات الثورية هذه الغايات؟ وهل شكلت عامل ضغط قوي ومؤثر لتحقيق أهداف التغيير وفي مقدمتها بناء دولة المؤسسات، رغم أن الخيام ظلت منصوبة في الشوارع والساحات لأكثر من سنتين؟بالتأكيد لا.. بل مضى الإيقاع الثوري منذ البداية، في اتجاه تحقيق طموحات الأشخاص، وتكريس الحدث في اتجاه إقامة دولة التنظيم "الإخوان" وبركائز ومقومات نصف النظام الذي نزل إلى الساحات، والمؤلف من قوى قبلية وعسكرية ودينية وقوى متحولة انتهازية، سعى الإصلاح سعياً حثيثاً لإعادة إنتاجه من جديد نظاماً كاملاً من داخل الساحات، بحكم أن الإصلاح كان مسيطراً ومتحكماً في أدوات ومجريات الأحداث الثورية، أما بقية الأحزاب ذات التكوين التقدمي، فلم تكن سوى ديكورات لتسويق الحدث كثورة تغيير مدنية، وهو ما بدأ الإصلاح في تحقيقه بالفعل منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني، التي لم تعكس في أدائها حالة وطنية وفاقية، وإنما حالة حزبية وتبعية لمراكز قوى تقليدية تم تصنيفهم بأنهم حماة الثورة، ولم تسعَ إلى إنجاح التسوية السياسية والمرحلة الانتقالية، بل جاءت معبرة ومدافعة عن مصالح "التنظيم والشيخ والجنرال الرئاسي"ومن خلفهم طابور طويل من الشخصيات الحزبية المتحولة والقوى المدنية الانتهازية، ومنفذة لأجندتهم وطموحاتهم في الاستيلاء على السلطة والثروة، الإقصاء الوظيفي والتجنيد الحزبي والإعفاءات الضريبية وعقود المقاولات والتوكيلات، أبرز مظاهرها وأدواتها.. نحن اليوم نعيش الذكرى الثالثة لأحداث الأزمة اليمنية التي مازالت تلقي بتبعاتها الثقيلة على كاهل الشعب، ومازالت تستنسخ الآلام والفواجع وترسم مصيراً يمنياً مجهولاً وقاتماً، نظراً لإصرار قوى الأزمة والتأزيم على الانحراف عن أهداف التغيير الطموحة والتكالب للسيطرة على المؤسسات العسكرية والمدنية..

بدورنا نحن الذين كان لنا موقف من هذا الصخب الثوري العدمي الذي تجاوز منطق العقل والمنطق، أن نجاريهم في تمجيد 11فبراير كيوم وطني للتغيير.. وهو في حقيقته لم يرتق طوال هذه الفترة إلى هذا المستوى، وإنما جسد في تفاعلاته وتطوراته، أزمة وطن وخيبة أحزاب، ولا يزال يفرز نتائجه الكارثية باعتباره يوم أزمة يمنية، كونه لم يصل إلى منتهاه كثورة كما حصل في تونس ومصر، وإنما كأزمة تم تسويتها بمبادرة خليجية ومؤتمر حوار وطني، والتي بدورها سارت في مسار منحرف، أي ليس في اتجاه الحلول والمعالجات وإنما في اتجاه التأزيم المستمر في جميع الاتجاهات وبمختلف الأدوات، عبر المماطلة والتلاعب في تنفيذ بنود المبادرة الخليجية، وارتفاع وتيرة الاغتيالات والهجمات الإرهابية والفساد الحكومي الممنهج وقطع الطرقات وضرب الكهرباء وتفكيك المؤسسة العسكرية والأمنية وتحويلها إلى قطاعات حزبية، وإثارة الحروب والصراعات القبلية والطائفية، وصولاً إلى الخروج بوطن مقسم إلى أقاليم.. لم يكن هناك أي رد فعل لمناهضة ومحاصرة هذا الانحراف، من قبل القوى والائتلافات الشبابية والتي قيل إنها بلغت أكثر من أربعمائة ائتلاف ومكون، ماعكس وجود خلل كبير في عمق الحدث الثوري الذي أخذ مسمى ثورة الشباب، التي لم تكن سوى سلم تسلقت عليه القوى التقليدية والأحزاب وبالذات الإصلاح، والذين مارسوا السلطة بوعي الفيد والغنيمة ورسخوا تجربة سيئة وفاشلة في إدارة شئون البلاد طوال سنتين، انعكست سلباً على جميع الجوانب وخاصة تدهور الحياة المعيشية للمواطنين، والانفلات الأمني، وفقدان هيبة الدولة وغياب وظيفتها الاجتماعية والتنموية.. اليوم الجميع يرثون لحال البلاد ووضعها السيئ، ويندون بممارسات وتجاوزات الحكومة وفشلها، ويعلنون أن ثورة الشباب قد سرقت وتم مصادرتها لصالح حزب الإصلاح وقواه التقليدية المختلفة، إذاً أين هي الأربعمائة ائتلاف شبابي؟ لماذا لا يتحركون كي يصححوا المسار كما فعل الشباب في مصر في يوم 30 يونيو العظيم.. نحن لا نريد من وراء تساؤلنا أن نقول إنها كانت مجرد وهم ونلغي وجودها، بقدر ما نهدف إلى قراءة الحدث قراءة موضوعية، واكتشاف الخلل ومواطن الإخفاقات في الفعل والخطاب الثوري الشبابي..الشباب كانوا ضحية للأحزاب التي حسمت الأحداث والتسويات بشكل مغاير لتطلعات الشباب في التغيير، وإنما وفقاً لتحالفات المصالح، لكن هذا لا يلغي وجود إشكالية جوهرية تكمن في افتقاد الشباب للقدرة على التنظيم والحشد وقيادة فعل ثوري مضاد،وبلورة خطاب جديد ينطلق من قضايا وثوابت ومتطلبات اللحظة وماتفرضه من استحقاقات.. الحقيقة أننا دائماً ما نفشل لأننا نقترب دائماً من الوهم ونقفز فوق الممكن، كما تلعب العاطفة فينا دوراً كبيراً في مواقفنا وتوجهاتنا، ويغيب العقل والعقلانية في تفاعلنا وأحكامنا، بينما ينجح الآخرون كما في مصر مثلاً، لأنهم اقتربوا من الحقائق وموضوعية الأمور، أدركوا أن مشوار الألف ميل في اتجاه القمة والمجد وتحقيق الأهداف، يبدأ بخطوة منضبطة ومدروسة ومتجردة من العصبية والتطرف في المواقف.

مخرجات الحوار.. بين الخلافة أو الانفصال

الاشتراكي يدعم الحراك الانفصالي والحوثية تعيد إنتاج صراعات القرون الوسطى

محمد الاشموري

«لا نستطيع إنكار ما عرف كمبدأ للاستعمار البريطاني «فرق تسد» لكنه وفي ذات الوقت لا يمكننا انكار الأرضية الداخلية كاستجابات واقعية أو سياسية للسير فيما عرف بالسلطنات.اذا ما عرف بالاتراك الذين جاءوا في اطار خلافة عثمانية تعتبر آخر الخلافات الاسلامية التي تهاوت فإنه محاولات غزو القوى الأوروبية الاستعمارية كتنافس على ميناء عدن.

بريطانيا مارست الغزو وانهيار الدولة العثمانية هو الذي دفع للتنافس والغزو والتقاسم وبالتالي فتمزيق اليمن كان إرادة خارجية واستعمارية أكثر منه ارادة داخلية وأية إرادة رافضة كانت أعجز من أن تفرض رفضها.

لنسلم بأنه لولا توحيد السلطنات بدعم السوفييت ما تحققت الوحدة اليمنية ونسلم في ذات الوقت بأنه لولا تهاوي وانهيار السوفييت ما تحققت الوحدة اليمنية.. تهاوى وانهيار الاتحاد السوفييتي وصراعات الحرب الباردة كان لها تأثير في تحقيق الوحدة.

لا توجد دولة أو إرادة خارجية لها دور في تحقيق الوحدة لا كما توحيد السلطنات ولا كما الدور والارادة الخارجية حين تمزيق أو تشيطر اليمن.

في الاعلام المصري والسوري يطرحون في التعامل مع صراعات ما بعد أزمة 2011م عن طموحات واهمة لتركيا الأردوغان، والاخوان بالعودة الى الخلافة العثمانية بالمنطقة.

وعندما يبشر الاخوان في اليمن وبتكرار بقرب قدوم الخلافة لليمن فإننا لا نفهم ذلك بذات الطرح في الاعلام المصري والسوري بالرغم من صممية - وليس فقط حممية- علاقات الاخوان في اليمن وتركيا.

دعونا نقف عند السقف اليمني لنسلم بوجود مشروع وحدة في اليمن كخلافة وليس مخاليف.. المطروحة كأقاليم فكيف يمكننا فهم مثل هذا المشروع من خلال مخرجات الحوار والفترة الانتقالية الثانية.

ما تسمى بالأقاليم والحل الاتحادي يصلح أرضية لمشروع الخلافة وهي عودة للخلافة «العثمانية» بدءاً باليمن وهي تصلح لمشروع العودة الى ماضوية أقرب كتشطير أوانفصال.

الحزب الاشتراكي سار في إرادة وتفعيل انفصالي قبل قرار الانفصال خلال حرب 1994م وكان الأجدى والأحرى الاعتراض على ذلك.. ولولا الارادة الخارجية وقتها ما كان للاشتراكي أن يمارس إرادة الانفصال أو يصعد الى حرب 1994م.. الطرف الذي أراد انفصالاً من مواقف انتقال اقليمية تتحرك في الواقع منذ عام 2011م وبالتالي فداخل مشروع مخرجات الحوار مشاريع تتقاطع أو تتصادم كالخلافة والانفصال ولنا اسقاط ذلك على القاعدة والحراك.

أمنيتي أن تنتقل اليمن لأفضلية نلمسها أو نعيشها بعد أكثر من عام لا وجود لمشاريع كامنة كخلافة وانفصال ونحو ذلك.

أجد سفهاً وجرماً وليس مجرد بجاحة ووقاحة اضطراري لطرح ما نصص في مؤتمر الحوار كالقول بتمييز النظام مع الشماليين وضد الجنوبيين ومن ذلك كان ينصص طرح «المواطنة غير المتساوية» لأنه لم يحدث شيء من ذلك ولا أساس له من الصحة بل إن استحالة تحققه تكفي لتعرية إجرام التنصيص و«جروم» المشاريع الضيقة والمتطرفة.

كون الاشتراكي حكم قرابة ثلاثة عقود فما كان يسمى الجنوب حق له ملاكي أو تمليك، بالمقابل فعلي عبدالله صالح حكم الشمال لعقد قبل الوحدة.

الاشتراكي الذي مارس الاعدمات وفقاً لمحاكمات صورية كعمالة للرجعية ونحوها يمارس ذات العقلية والكيفية لأنه لا وجود لتمييز أو مواطنة غير متساوية ولكن مشروع الاشتراكي يحتاج لمحاكمة شعب ربطاً بما يؤسس لنجاح المشروع الانفصالي.

الاشتراكي يحتاج لاستعمال التمييز حين ينشئ الجبهة الوطنية مع الوحدة أو حين يتبنى الحراك ضد الوحدة والنظام في صنعاء.. كان قبل الوحدة يمارس تمييزاً لشماليين وضد شماليين وبعدها بات يمارس ذلك لصالح كل الشماليين وضد الجنوبيين.

في ظل الوحدة أو الدولة الاتحادية فإن مشروعين يراد الوصول اليهما هما وحدة الخلافة أو اعادة الانفصال ولا توجد قرائن لجدية مشاريع أخرى حيث بات من المحال العودة الى عهد علي عبدالله صالح أو الإمامية، ولكن الحوثية قد تصبح بوعي أو بدونه طرفاً مشاركاً في عودة صراعات القرون الوسطى في أوروبا من خلال التأسلم السياسي.

الاخوان يرون أن المرحلة مرحلتهم وهم الأذكى حين يقفزون في الوقت المناسب ليفرضون «وحدة الخلافة» والاشتراكي يتحين الفرصة ليقفز في الوقت الأنسب لإعادة براميل التشيطر والدولة الاتحادية هي محطة لصراع المتربصين لمرحلة تنفيذ مخرجات الحوار.

الدولة الاتحادية وخطر عودة براميل التشطير